

تمهيد:

تعتبر الاستراتيجية أو الخطة التنموية التي يتبناها المجتمع الإطار العام الذي تتحدد من خلاله أبعاد التنمية ومجالاتها، وعلى هذا الأساس فإن واقع التنمية سواء كانت تنمية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية... الخ هو انعكاس لما حققته تلك الاستراتيجية في مختلف أبعادها ومواقعها. لذلك كانت التنمية في المجتمع المحلي - مهما كان نوعه - مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية القومية، وقد كانت الجزائر - كغيرها من الدول النامية - بعد نيلها للاستقلال سباقة للأخذ بسياسات تنموية تخرجها من ربة التخلف الذي خلفه الاستعمار، فكانت حرب التحرير صراعا من أجل إعادة السيادة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، تلك هي الأهداف التي محورت حركتها "جبهة التحرير الوطني" والتي رسمتها في البرامج المختلفة التي أعلنت عنها سواء في إعلان أول نوفمبر 1954 أو برنامج الصومام 1956 أو برنامج طرابلس 1962 ثم بعد الاستقلال الأهداف التي رسمتها في "ميثاق الجزائر" 1964 أو الميثاق الوطني (1976-1986) ⁽¹⁾، ومن أبرز الظواهر التي يتميز بها المجتمع الجزائري في تلك الآونة الجهود المبذولة على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، هادفة من ورائها إحداث التغيير الشامل بعد التخلص من الاستعمار الذي سلب استغلاله الاقتصادي والتحقير الاجتماعي على هذا الشعب مدة قرن وربع قرن.

4-1- التنمية غداة الاستقلال:

لقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري اقتصادا رأسماليا ⁽²⁾، وقد تميزت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال بحالة تخلف معقدة:

- اقتصاد معتمد كلية على النشاط الزراعي والصناعة الإستخراجية بنسبة 80% ويتميز بتبعيته الكاملة للاقتصاد الفرنسي.

- حالة اجتماعية صعبة تتجسد في البطالة العالية التي نتج عنها حالة نزوح داخلي بين الريف والمدينة ونزوح خارجي نحو فرنسا التي استفادت من الأيدي العاملة الرخيصة لتحقيق الأرباح لفائدة الرأسمالية.

إن هذا الوضع الاقتصادي المشوه والمفكك انعكس عنه وضع اجتماعي متخلف متمثل في الثالوث: الجهل والفقر والمرض ⁽¹⁾.

(1) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1991، ص 1

(2) إسماعيل قبيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص 128

إضافة إلى ذلك فقد تميزت السنوات الأولى من الاستقلال بقدر غير قليل من النزاع السياسي⁽²⁾ مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الذي ميز السنوات الأولى من الاستقلال، مما حال دون بلوغ مشروع اجتماعي وسياسي يحظى بتأييد مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة في الساحة السياسية الوطنية آنذاك⁽³⁾.

كما رأينا لقد ورثت الجزائر اقتصادا هزيلا وتابعا، وإن إعادة بناء هذا الاقتصاد تستلزم تغييرات نوعية وطنية بعيدا عن العلاقات القديمة التي لم تكن تخدم استقلالية هذا الاقتصاد إنما تكرر علاقات التبعية والاستغلال، ولهذا رفضت الجزائر منذ البداية السياسة الليبرالية الاستعمارية واعتمدت النهج الاشتراكي نظاما للعمل⁽⁴⁾، لقد أصبح رهان التنمية في ظل دولة الاستقلال عملا لأجل ضمان العيش الكريم، وهو ما تم الاضطلاع عليه في شكل مشاريع تنموية.

ولا شك أن هذه الجهود عندما انطلقت قد تأسست على فهم معين لقضية التنمية وعن كيفية الوصول وتحقيق هذه الأهداف، وتجدر الإشارة إلى أن مشروع التنمية في الجزائر يستند إلى نموذج نظري لأعمال الاقتصادي الفرنسي "دي برنيس" "G.de bernis" إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أي محاولة جديّة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد لابد أن تعتمد إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة توفر الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية تشكل ما يسمى آنذاك "الصناعات المصنعة"^(*).

أولا قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "دون مالك" الأمر الذي سمح لها بمنح إدارتها سواء للجهاز الإداري مثل ما تم بالنسبة للأملاك العقارية غير

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1999، ص ص 38-39

(2) إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص 131

(3) يوسف عبدا لله الصايغ، اقتصادات العالم العربي (التنمية منذ العام 1945)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 2، ط 2، 1984، ص 45

(4) محمد حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 88

(*) أي التي تنتج التجهيزات والماكينات والسلع الوسيطة قاعدة هذه الإستراتيجية، أنظر العياشي عنصر، مرجع سابق، ص

الزراعية أو منح إدارتها للعمال الذين يشتغلون فيها مثلما وقع بالنسبة للوحدات الصناعية والزراعية والتجارية.

وكانت هذه الاستراتيجية قد صادق عليها قادة ثورة التحرير المجتمعين في طرابلس سنة 1962 وهي ترسم مشروعا للتنمية يعتمد على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري في إطار جمهورية ديموقراطية شعبية، ويدعو الميثاق الذي صادق عليه مؤتمر للجبهة سنة 1964 في الجزائر إلى تعميق شبه طوباوي لهذا البرنامج بإنجاز التنمية اعتمادا على ثورة اجتماعية يقودها العمال ويعبر ميثاق 1964 عن هروب إيديولوجي إلى الأمام أمام المشاكل الخطيرة التي كانت تواجهها البلاد آنذاك.

وينص إعلان 19 جوان 1965 (يوم إلغاء النظام القديم) بالحفاظ على نفس الأهداف وبناء الاشتراكية ولكن بالاعتماد على أكثر واقعية، وبدأت الدولة في إنشاء الأدوات التي تمكنها القيام بتخطيط للاقتصاد وخلق الشروط الملائمة لذلك، وهكذا أسست شركات وطنية أخذت مكان لجان التسيير في الصناعة وتأميم المناجم سنة 1966 وكان قد سبقه توقيع اتفاقيات بترولية جديدة في سبتمبر 1965 ثم قامت كذلك بتأميم المنظومة البنكية وبتأميم تدريجي للتجارة الخارجية، وهكذا طرحت قواعد تخطيط إجباري⁽¹⁾.

إذ أنه بعد مبادرة التسيير الذاتي التي جاءت من أسفل، حيث وضعت بتصرف عمال المزارع، ومجموعة غير متلاحمة من المصانع المتروكة الشاغرة أخذت الدولة قيادة التأميم الذي أكتمل في جوهره بالهجمة المضفرة في ميدان المحروقات سنة 1971⁽²⁾.

بهذا يمكن القول أن الفترة التاريخية من الاستقلال إلى غاية 1972 تعتبر فترة إعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد قوي وقادر على مواصلة السير إلى الأمام وذلك من خلال المخططات التنموية المتتالية، حيث أصبح التخطيط الوطني ميزة واضحة لحياة الاقتصاد الجزائري إذ يمكن وصف التخطيط الاقتصادي بأنه محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل، والتأثير مباشرة، أو في بعض الحالات إجراء مراقبة على بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستويات الدخل، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار إلى جانب قيم الاستيراد والتصدير وتوفير

(1) أحمد هني، مرجع سابق، ص ص 22-23

(2) إسماعيل قبيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص 153

مناصب العمل الضرورية... الخ، وكل ذلك بهدف تحقيق الأهداف المخطط لها مسبقاً، وهذه الأهداف ينبغي بلوغها في فترة زمنية محددة (1).

أدى استقرار الحكم السياسي بعد 1967 إلى تحديد استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على تقويم المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية، وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات وانطلاق تخطيط يطمح للإجبارية (2).

(1) إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص 139

(2) أحمد هني، مرجع سابق، ص 24

4-2- مرحلة التنمية المخططة: شرع في تطبيق هذه السياسة التنموية من خلال

المخططات الاقتصادية المتعددة، ومن خلالها يمكن تصنيف مراحل التنمية إلى ثلاث مراحل⁽¹⁾: مرحلة التخطيط الثلاثي الأول والثاني، ثم مرحلة التخطيط الرباعي الأول والثاني وأخيرا التخطيط الخماسي الأول الثاني. حيث يعتبر مشروع التنمية في الجزائر منذ 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال و التي تعتمد على التخطيط كأسلوب لتنظيم وتسيير كافة الوسائل المادية والبشرية قصد تحقيق أهداف النمو الاجتماعي والاقتصادي المسطرة عبر نظرة مستقبلية للحاجات والإمكانيات.

4-2-1- مرحلة التخطيط الثلاثي الأول والثاني: تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في

تاريخ تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط وكان هذا هدف إستراتيجي سواء من ناحية استعجال الدخول في مرحلة الاشتراكية والتي يعتبر فيها التخطيط محورا أساسيا، أو من ناحية بلورة جهود الدولة في شكل برامج عمل محددة يعكس أولويات المجتمع في التنمية. وكانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود، وكان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارتها ووضعتها الإدارات المركزية⁽²⁾، ولقد كان توزيع الاستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات كما يلي:

- الاستثمارات الإنتاجية 6,79 مليار د ج موزعة على : (الزراعة 1,88 مليار د ج والصناعة 4,91 مليار د ج).

- الاستثمارات شبه إنتاجية (تجارة، نقل، مواصلات، سلكية لا سلكية...) 0,36 مليار

د ج.

- الاستثمارات غير الإنتاجية 2,01 مليار د ج موزعة كما يلي : البنية التحتية

الاقتصادية (طرق، ماء، كهرباء) 0,28 مليار د ج، والبنية الاجتماعية (مدارس، مستشفيات، مؤسسات إدارية) 1,73 مليار د ج.

ويعكس هذا التوزيع أولويات المخطط في توزيع الاستثمارات، ويظهر أن الهيكل الذي حظي بالأولوية هو جهاز الإنتاج وهي سياسة مقصودة وتستجيب لرغبة الدولة في تطوير

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 141

(2) إسماعيل قبيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص 140

جهازها الاقتصادي الذي يشكو من الضعف والتبعية للخارج سواء بالنسبة للزراعة أو الصناعة (1).

اعتمد هذا المخطط على الخيارات والأولويات الأساسية للبلاد ومن أهمها التشديد على التصنيع وتأمين وتنمية الثروة المعدنية في البلاد وإحياء الريف وتحقيق تكامل وتوازن بين القطاعات والأقاليم والفئات الاجتماعية (2).

4-2-2-4- مرحلة التخطيط الرباعي (الأول والثاني): كان هدف المخطط الرباعي

الأول إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة ولذلك ظهرت كتابة الدولة للتخطيط وتقرر توظيف 30 مليار دينار منها 15 مليار لقطاع المحروقات (3). كما كان فرصة لإشراك إدارة الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط، ومع ذلك فإن لامركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديموقراطية حقا، لأنه لا النقابات في المؤسسات ولا المجالس الشعبية على المستويات المحلية قد اشتركت في إعداد الخطة، وقد جرت محاولة أخرى عند الإعداد للمخطط الرباعي الثاني، فعلى صعيد المؤسسات تم إشراك مختلف إتحادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال إعداد الخطة.

إن الخبرة التي تكونت خلال الخطة الثلاثية والتحسين الذي تحقق في مناهج التخطيط ومؤسساته إلى جانب التحسن في التنفيذ والمتابعة جعل بالإمكان أن يأتي تنفيذ المخططين الرباعين الأول والثاني أفضل من تنفيذ سابقيهما (4) التي ظهر فيها بوادر التنمية الصناعية واتجهت الاهتمامات من خلال هذين المخططين الرباعين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977) إلى بناء هياكل النشاط التنموي الشامل للمجتمع الذي يتوخى:

- تجسيد التوجه الاشتراكي عن طريق القضاء على الفروق الاجتماعية الموروثة أو التي تنتج عن هفوات المساعي التنموية وترقية الإنسان نحو حياة أفضل.
- دعم الاستقلال الاقتصادي وتحريره من أشكال التبعية الخارجية عن طريق إحلال تدريجي للمواد المستوردة بالمواد المنتجة محليا.

(1) محمد بلقاسم بهلول، مرجع سابق، ص ص 168-169

(2) يوسف عبدا الله الصايغ، مرجع سابق، ص ص 401-402

(3) أحمد هني، مرجع سابق، ص 26

(4) يوسف عبد الله الصايغ، مرجع سابق، ص 409.

- إعطاء الأولوية للاستثمار لمجال الصناعات القاعدية القادرة على خلق وسائل التنمية الاقتصادية ومضاعفة حجم التشغيل.

- خلق مناصب شغل بشكل مكثف من أجل القضاء على البطالة.

من أجل ذلك أحدثت إصلاحات هيكلية عميقة سمحت بالقضاء على أساليب الإدارة الموروثة من الاستعمار وخلق قواعد تنظيم جديد (1).

ويبدو من قراءة المخطط الرباعي الأول (1970-1973) تأكيده على:

. تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد

- التأكيد الثاني هو الذي سجلته مقدمة عرض المخطط حيث جاء فيها " في هذا

التغيير العميق المنطلق فإن إستراتيجيتنا تنطلق لجعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية".

- الأمر الثالث يتعلق بتطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين المناطق الحضرية.

وقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الاهتمامات في توزيع استثمارات التي تميزت من جهة بتخصيص حجم مالي معتبر بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة، ومن جهة أخرى باعتماد برامج استثمارية طويلة الأجل لأنها ضرورية لتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع. وقد خصص أكبر حجم للاستثمارات لصناعة المحروقات بنسبة 42% ثم الصناعة التحويلية الثقيلة بنسبة 40,4%، وسبب الاهتمام بهذين الفرعين الصناعيين هو كون الأول مصدرا هاما للعملة الصعبة وموردا ماليا للتنمية، والثاني يشكل رغبة الجزائر في إنشاء قاعدة صناعية تقوم من جهة بتحويل المواد الأولية المحلية ومن جهة أخرى بمد فروع الإنتاج أو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بمواد تلبي حاجاتها مثل مصنع الحديد والصلب (2).

أما في المخطط الرباعي الثاني، وهي الفترة التي تمتد من (74-77) تم فيها تنفيذ المنهجية التي كان يعتمد عليها الرباعي الأول، أي دائما ترجيح الاستثمار للصناعة الثقيلة وتقويم المحروقات وتوظيف 100 مليار دج منها النصف لتقويم المحروقات، فقد كان طموح هذا المخطط كبيرا لأن مجموع استثمارات قفزت إلى 110.22 مليار دينار جزائري بعد أن

(1) عيسات محمد الطاهر، توظيف خريجي الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999، ص 43.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص 175 - 176

كانت 27,75 مليار دينار جزائري في المخطط الرباعي الأول، وقد توزعت هذه الاستثمارات على نحو يراعي التوازن حسب الأهداف السياسية للمخطط بين الاستثمارات الإنتاجية والاستثمار في مجال تحسين الإطار المعيشي للسكان.

كما اهتم المخطط كثيرا بالصناعة التحويلية وبلغت الاستثمارات الصناعية بما فيها وحدات إنجاز البناء والأشغال العمومية 50,73 مليار دينار جزائري، وبلغت الاستثمارات الزراعية 16,17 مليار دينار جزائري، حيث ركز المخطط على تنمية المناطق النائية واتباع سياسة لامركزية التصنيع واستصلاح نصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية. بينما كانت الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية 3,79 مليار د ج، وأيضا زيادة العمالة وذلك بخلق 450000 وظيفة جديدة لمحاربة البطالة واستدراك العمال المغتربين للعودة إلى الوطن. أما البنية التحتية الاجتماعية فقد بلغت استثماراتها 48,28 مليار د ج. ومصدر اهتمام الدولة بهذا القطاع هو بعث الحياة العمرانية وتدعيم سياسة مجانية التعليم والطب المجاني والسكن اللائق، وهذا كمكسب من مكاسب سياسة تحسين مستوى المعيشة للمواطن، وهذا بهدف ضمان تدعيم الاستغلال المالي للبلد وبالتالي ضمان تراكم وسائل الدفع الخارجية لتمويل المخططات.

إن المحاور الثلاثة لسياسة المخطط الرباعي الثاني وهي الاهتمام بالقطاع المنتج(*) مباشرة كأساس مادي لتطوير القوى الإنتاجية وبالقطاع الصناعي كمحرك لهذا التطوير، وبقطاع البنية التحتية الاجتماعية خدمة للطبقة العاملة تتطلق من فكرة بناء اقتصاد وطني مستقل وبناء المجتمع الاشتراكي⁽¹⁾، وقد كان توظيف 100 مليار دينار جزائري منها النصف لتقويم المحروقات.

أما عن سنتي 1978-1979 فتمثلان مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية 1977 والمخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980، وكانت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني والبرامج الباقية، ويرجع هذا كله للظروف السياسية المعروفة التي شهدتها البلاد بوفاة الرئيس "الهوري بومدين"، كما أن سنة 1980

(*) القطاع المنتج: الزراعة، الصناعة

القطاع شبه المنتج: و هو قطاع خدمات الإنتاج و يضم السياحة، المواصلات....

القطاع غير المنتج: البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية (التعليم، الصحة، السكن...)، أنظر محمد بلقاسم حسن

بهلول، مرجع سابق، ص ص 179-184.

(1) نفس المرجع، ص ص 264-269

تم فيها اجتماع مؤتمر استثنائي لحزب جبهة التحرير يدعو إلى جودة أفضل للحياة تحت شعار "من أجل حياة أفضل" (1) وترقية كتابة الدولة التخطيط إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

4-2-3- مرحلة التخطيط الخماسي الأول والثاني: يأتي هذا المخطط لتكريس

توجهات سياسية استهدفت:

- تحسين الإطار المعيشي للسكان وإشباع الحاجات الاجتماعية المتعلقة بالسكن الترفيه....

- تنمية الإنتاج الفلاحي للحد من التبعية الغذائية.

- دعم الصناعات الخفيفة من الحجم الصغير والمتوسط.

- إحداث الصرامة والفعالية في التسيير.

- فتح مجال المساهمة للقطاع الخاص غير المستغل.

بذلك بدأ التخلي تدريجيا عن أولوية التصنيع في المشروع التنموي لصالح قطاع البناء والأشغال العمومية الذي أصبح يساهم بأكبر معدلات التشغيل وقطاع الإدارة الذي احتفظ بقدرة تشغيل تتراوح بين 45-50 ألف منصب عمل جديدة (2).

أما عن التوجه البارز للمخطط الخماسي الأول 1980-1984 هو جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية وتوخي إستراتيجية ترقية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية إلى مستوى الأداة المفضلة والأكثر فعالية لتحقيق التهيئة الإقليمية. وهي تقنية أو آلية تطبيق سياسة هادفة لمرحلة تاريخية محددة على أن يحدد بعد هذا التاريخ، ووفقا للمخطط التالي تفضيلات اجتماعية جديدة ومتوافقة مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للمرحلة التاريخية الجديدة، وقد اعتمدت فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدها في المخططات الثلاث السابقة، كما اتسعت كمية استثماراته لترتفع تكاليف برنامجه إلى 560 مليار دج، وتوزعت بين الاستثمارات المنتجة مباشرة والشبه منتجة والاستثمارات غير المنتجة، وقد سلط الضوء على القطاع المنتج بنسبة 63% بينما الثانية 8% والثالثة 39%، وهذا لإرساء القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان نمو الإنتاج والدخل القومي. وقد بلغ متوسط الإنجاز 71,5% تقريبا، ويعبر ذلك عن تقدير عالي للإنجاز مقارنة

(1) أحمد هني، مرجع سابق، ص 28

(2) عيسات محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 47

بالمعدلات التقديرية للمخططات السابقة للدولة والتي كانت 46% للمخطط الثلاثي الثاني و40% للمخطط الرباعي الأول و35,5% للمخطط الرباعي الثاني.

حدد المخطط الخماسي الأول أهداف طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي وخاصة الري كوسيلة رئيسية في تطوير طريقة العمل الزراعية، وذلك لتلبية حاجات المجتمع إلى الاستهلاك أو للمساهمة في التراكم وتمويل التنمية الوطنية، لذلك فإنه بالإضافة إلى تطوير وسائل الإنتاج الزراعي لابد من تطوير نظام التسيير من نواحي إعادة الهيكلة (*)، واللامركزية لتدعيم المبادرات الذاتية وشروط التجديد في العمل⁽¹⁾. وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد خصص هذا المخطط عددا من البرامج الاستثمارية حجم تكاليفها 213,21 مليار د ج، ويحدد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث محاور: (الاستثمار في صناعات الإسناد القاعدية، ترشيد استخدام أداة الإنتاج وتعميم دور الجماعات المحلية).

وهذه السياسات والأهداف هي تنمية القطاع الزراعي وقطاع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وإشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات والتهيئة الإقليمية وفيما يخص تنمية الهياكل الأساسية لقطاع التعليم والتكوين فيلخص المخطط الخماسي الأول تقييمه لسياسات التعليم والتكوين في المخططات السابقة:

- عدم وجود سياسة موحدة نتيجة تعدد الجهات المكونة لها وفق حاجاتها الخاصة.
- ضعف توافق برنامج التعليم مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعل جانب التعليم التقني المطلوب بدقة من طرف القطاعات الاقتصادية عاجزا عن تغطية هذه الحاجة.

- ضعف التكامل بين كل من فرع التعليم والتكوين المهني
أما عن توجهات المخطط الخماسي الأول في مجال التكوين والتعليم انطلقا من السياسات المطبقة في المخططات السابقة فتمحور على العموم في:
- تعميم التعليم المدرسي لجميع الأطفال البالغين سن التعليم.

(*) إعادة الهيكلة: هي تفتيت المؤسسات الكبيرة إلى وحدات أصغر حجما، أنظر إسماعيل قيرة و علي غربي، مرجع سابق، ص154.

(1) حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص 16-25.

- تخفيض ثم محو الفوارق الجهوية في ميدان التعليم.

- توجيه برامج التعليم وتكييفها مع متطلبات التنمية وأهدافها الطويلة الأمد⁽¹⁾.

والاهتمام الرسمي لجميع هذه التوجهات هو توحيد سياسة التعليم والتكوين الوطنية وإعطاء الأولوية للتعليم التقني لإشباع حاجات المجتمع إلى الإطارات الفنية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي بصفة خاصة والنشاط الاجتماعي بصفة عامة بهدف تحقيق الجزائر الشاملة للإطارات، وتعد المدرسة الأساسية سياسة لتحقيق هذه الأهداف.

وفي كنف مبدأ العدالة الاجتماعية التي تعبر عن المضمون الفعلي لفلسفة المجتمع الاشتراكي فإن إقرار سياسة الطب المجاني التي جاءت في المخطط الرباعي الأول تتدرج في سياق التغيرات الاجتماعية العميقة التي قررت الجزائر تطبيقها، وذلك لإعادة تنظيم القطاع الصحي تنظيما عميقا وأساسيا لتنمية الاستثمارات في القطاع الصحي من خلال استعراض المرافق القائمة والإمكانيات البشرية المتاحة وهي شروط أساسية لتنمية القطاع. ولقد أدت المخططات السابقة إلى تحقيق نتائج إيجابية بارتفاع عدد الأطباء والمرافق الصحية إلا أن هذا القطاع ما زال بعيدا عن تغطية الحاجات الرئيسة للمخطط الخماسي الأول الذي اعتمد على ثلاث مبادئ:

- التوازن الجهوي الذي يندرج في سياسة التهيئة الإقليمية للدولة.

- الوقاية الصحية.

- تطوير البحث الطبي.

- إنشاء الهياكل الصحية.

وقد خصص مبلغ 8,823 مليار د ج لمجمل استثماراته⁽²⁾.

وبالنسبة للمخطط الخماسي الثاني (85 - 89): يأتي هذا المخطط بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967، ويتميز هذا المخطط بأنه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير وإعطائه أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري، والاحتفاظ بوتيرة نمو مدعمة بجهاز إنتاج يضمن مستوى استثمار هام يقدر ب 550 مليار د ج. كما حدد كهدف لضمان استقلال الاختيارات الاقتصادية بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية- لم تتحقق نهائيا- كما أنه لم يخصص

(1) حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص 16-25

(2) نفس المرجع، ص ص 176-197

إلا 51 مليار د ج للمحروقات من الميزانية المخصصة لهذا المخطط ومواصلة تسديد الديون الخارجية⁽¹⁾، وقد اعتمد هذا المخطط على تحليله للوضع الاقتصادية للبلاد وكذا حالة الاقتصاد الدولي وقرر تحديد برنامجه على أساس محورين:

- استثمار وتهيئة الطاقات الاقتصادية المتاحة (الزراعة والصناعة).

- تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية (الطرق، السكن، الصحة).

في مجال الفلاحة نص هذا المخطط على أن فترة خمس سنوات التي يتضمنها هذا المخطط يجب أن توجه إلى إحداث وخزة كبيرة في كل من نشاط الفلاحة والري لأن النتائج المسجلة في مجالات الإنتاج لم تكن في مستوى الأهداف المنتظرة، وذلك بالاهتمام بتطوير النشاطات الأخرى المساندة للفلاحة سواء أكان ذلك في الصناعة أو التخزين أو التوزيع وقد كانت التكاليف تمثل 14 % من تكاليف البرنامج البالغة 828,38 مليار د ج، وحدد النصيب الأكبر للري بنسبة 75% والذي يفسر العجز الكبير الذي تعاني منه البلاد في المياه.

أما بالنسبة للتدعيم الصناعي، يدعو هذا المخطط إلى تطبيق سياسة متزنة تسمح في نفس الوقت بتدعيم سير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد واستهلاك الدين الخارجي تدريجيا عن طريق توفير الفائض في ميزانها التجاري وتطوير استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة واختيار برامج استثمارية صناعية تراعي الإمكانيات المالية والتقنية للجزائر، وأن تجند كل الموارد البشرية والموارد المتاحة دون إهمال القطاع الخاص الوطني، وهو بهذا يهدف إلى إكمال البرامج الصناعية الباقية في نهاية 1884 واستثمار وتهيئة الطاقات الإنتاجية الصناعية القائمة والأولية في كل هذا هو تدعيم التنمية الفلاحية لإشباع حاجات المواطنين إلى المواد الغذائية.

كما اعتمد هذا المخطط على تنمية المناطق المحرومة في إطار سياسة عامة للتوازن الجهوي وقد أعتمد مصطلحا أكثر تعبيراً هو "التهيئة الإقليمية" وهو ذو مضمون اجتماعي واقتصادي لأنه يفترض توازناً في التوزيع الجغرافي للسكان والنشاطات الاقتصادية وتنمية قطاع خدمات الإنتاج (النقل، المواصلات، التخزين والتوزيع) لأولويتي التكامل الاقتصادي والتهيئة الإقليمية، وأيضاً دعم تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية، وقد قدر حجم التكاليف

(1) أحمد هني، مرجع سابق، ص 21

ب 299,17 مليار د ج ، واستقرت كذلك الديون الخارجية رغم انخفاض سعر البترول سنة 1986، كما تم تشجيع صادرات المنتجات الزراعية والصناعية خارج قطاع المحروقات (1). لقد كانت النتائج المحصل عليها خلال المخطط الخماسي الأول إيجابية، حيث أن نسبة النمو ما عدا المحروقات 7% وازداد معدل الشغل بخلق 180000 منصب شغل سنويا وفائض في الميزان التجاري، لكن الظروف العالمية والأزمة البترولية أثرت سلبا على التوقعات التنموية فانخفض الإنتاج الداخلي ما عدا المحروقات بنسبة 2,5% و 3,4% سنة 1988 وازداد عدد العاطلين على العمل (2)، لذلك تعتبر الفترة التالية أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر منذ استقلالها لأن حدة الأزمة الاقتصادية الدولية التي كان منبثها الدول الرأسمالية في عام 1988 بسبب تناقضاتها الداخلية في نظامها الاقتصادي، وتحول بقوة ثقل هذه الأزمة إلى بلدان العالم النامي عبر آليات النظام الاقتصادي الدولي غير العادل، وكذا انهيار سعر البترول إلى مادون عشرة دولارات بعد أن بلغ الأربعين دولارا وانخفض سعر الدولار وفقد أكثر من ربع قيمته بالنسبة للفرنك الفرنسي وهو المتداول في شراء المواد الاستهلاكية. هذه الهزة المزدوجة قد تسببت في خسارة المداخيل بالعملة الصعبة والتي تقدر بـ 80% فيما بين عامي 1985-1991 ومع ذلك أصر النظام على تطبيق أساليب غير ملائمة تتمثل في الاعتماد على القروض لتسديد قيمة الواردات مهما كانت نسبة فوائدها عالية وبذلك تضاعفت المديونية التي كانت تمثل 30% من المداخيل قبل الهزتين السالف ذكرهما إلى نحو 85% في نهاية 1986، لأن السلطات المالية كانت تراهن على تحسين وضع الدولار وارتفاع سعر البترول لتسديد المستحقات، وفي الانتظار عمدت إلى تخفيض الواردات بنسبة الثلث فيما بين 86 و 88 مما أدى إلى الإضرار بجهاز الإنتاج الذي كان متضررا في الأصل، هذا الأمر أدى إلى ظهور بوادر أزمة تنموية دفعت بالدولة إلى انتهاج مسار تنموي جديد يتلاءم وواقع التطورات السياسية والاقتصادية الدولية والمحلية.

4-3- مرحلة أزمة التنمية والتشكل التنموي الجديد:

(1) أحمد هني، مرجع سابق، ص 28

(2) المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر: ، 1889، ص ص 66-67

يقدم هذا الجزء تقييما لتجربة الجزائر في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول، وهي مرحلة أزمة التنمية والبحث عن ميكانيزمات التشكل الجديد.

4-3-1- فترة الإفرازات والتصحيحات التنموية (1988-1992): لقد كشفت سنة

1988 عن حدة الأزمة السياسية والاجتماعية الناجمة عن التدهور الحاد في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وذلك بسبب عدم صمود الدولة أمام هزة أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدهور سعر الدولار في السوق النقدية. وقد عجلت هذه الأحداث المتأزمة التي ختمت عقد الثمانينات الدخول إلى اقتصاد السوق الذي كان من المفروض أن يتأسس في بداية 1991، وتبنت الدولة برنامجا يستجيب للمطالب المتزايدة للسكان خاصة فيما يتعلق بالإسكان وتشغيل الشباب وكان الرهان الوحيد أمامها هو التعويل على المداخل النفطية خاصة وأن سعر البرميل كان يتراوح في سنة 1989 بين 18 و 20 دولارا (1).

غير أن حلقة المديونية جعلت هذه الطموحات تدور في حلقة مفرغة فليس من المعقول المراهنة على مصدر تمويل واحد يوجه الجزء الأعظم منه لسداد الديون، هذا علاوة على الوضعية المتفاقمة تضخم بنسبة 9 %، تدهور قيمة النقد ب 20 %، ودين خارجي بقيمة 26 مليار دولار (2).

ثم حاولت العصب القائمة إعطاء نفس قوي للإنتاج وواجهت تحديات كبيرة تمثلت في مشكلة التضخم ومشكلة اختلال ميزان المدفوعات لذلك تم الحد للآليات الإدارية التي تعطل إستراتيجية الاستثمار والإنتاج والحد من التنظيم المركزي للاقتصاد وإعطاء شخصية مستقلة للمؤسسة وخلق دواوين تتكفل بتنظيم أسواق المنتجات المستوردة ومواجهة التضخم من خلال سياسة النقد والأسعار، وأخيرا تقليص العجز في الميزانية.

على جبهة التصحيح الهيكلي أدخلت إصلاحات مهمة في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار و تطوير آليات السوق،

(1) Ahmed Dahmani, l'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1997, casbah édition? 1999, p 116

(2) zakia paoud, dans l'état de la dépendance financière, cd-rom

واتخذت أول التدابير في قطاع الزراعة بعد أن قامت الحكومة في عام 1987 بتقسيم 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، وأدت هذه الإصلاحات إلى زيادة حادة في الإنتاجية غير أنه لم يتضمن إصلاح القطاع الزراعي منح حقوق الملكية مما أعاق المزارعين على تدبير الإئتمانات التجارية.

وفي قطاعي الصناعة و البناء منحت الجزائر جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استقلالاً من الوجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988، و إعادة رسملة البنوك التجارية، جرى هذا البرنامج بصندوق خاص لإعادة الهيكلة بدعم من مخصصات الميزانية الحكومية وقرض من البنك الدولي لإصلاح المؤسسات والقطاع المالي، ومع هذا بقي الوضع المالي للمؤسسات صعبا بسبب الضوابط السعرية المفروضة على الأسعار من وزارة التموين وبسبب ارتفاع تكلفة تسريح العاملين وهذا ما أدى إلى فشل هذه المحاولات وانخفاض إجمالي الناتج العملي بنسبة 1,5% (1).

في سنة 1991 لم تبدع أي قرارات من شأنها حل المعضلة الجزائرية بعيدا عن مصيدة التبعية الجديدة من خلال الاعتماد المفرط والقائم على السوق الخارجي، فقد قررت الدولة الرجوع إلى سياسة المحروقات وهي السياسة التي تخلت عنها جزئيا في العقد السابق من خلال إتباع سياسة خفض حصة البترول من التصدير، حيث تم تنزيل الإنتاج السنوي الخام من 51 مليون طن سنويا في 1980 إلى 30 مليون طن في السنة الموالية (2).

و قد نزعت الدولة هذه السياسة النفطية للتعجيل بالخروج من أزمة المديونية، وتجاوز معضلة نقص الموارد المالية، ومواجهة مشكلة عدم القدرة على الإيقاف بالمطالب الجماهيرية وبناء على هذا التوجه الجديد تم التأكيد ولأول مرة على ضرورة الاعتماد على الطرف الأجنبي "كشريك" مهم بإمكانه تقديم الدعم لتحقيق انطلاقة تنمية جديدة بعيدة عن جمود سياسة الاقتصاد المخطط.

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر (تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق)، واشنطن: صندوق النقد الدولي، ،

1998، ص ص 10-11

(2) حويتي أحمد، سياسة التصنيع في الجزائر، الجزائر: حوليات جامعة الجزائر، العدد 7، 1993، ص 217

و قد وصل الأمر إلى حد التطرف، حيث فكرت الدولة في بيع 25% من احتياطات حاسي مسعود للخروج من حلقة المديونية وإيجاد التمويل اللازم للجهاز الاقتصادي مما يعني التطبيق الأمين لسياسة العولمة التي بمقتضاها تحول أموال الدول الفقيرة التي هي في أمس الحاجة إليها الدول الغنية.

أما الفترة ما بين 1992-1994 فقد تميزت بظروف متأزمة هبط فيها حجم استخدام قدرات الإنتاج إلى 60% في القطاع العام و30% في القطاع الخاص، وكانت فيه الآلة الاقتصادية شبه مشلولة بسبب النقص الفادح في مخزون المواد الأولية والمواد شبه المصنعة التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية وكانت خدمات الديون تمتص ثلاثة أرباع المداخيل الخارجية التي تقدر ب 12 مليار دولار، ووصل التضخم إلى 30% في السنة، أما البطالة فقد قدرت رسميا ب 25% من مجموع القوة النشيطة أما الندرة فقد مست أغلبية المواد الاستهلاكية والاجتماعية.

و نظرا للظروف الأمنية التي شهدتها البلاد في هذه الفترة فقد تم تبني مفهوما جديدا للسياسة الاقتصادية أطلق عليه اقتصاد الحرب، وهو الاقتصاد الذي ينطوي على إجراءات خاصة ومهام محددة بمقتضاها يتم تخفيف احتكار التجارة الخارجية⁽¹⁾.

كما اعتبرت المعضلة في جانبها المالي، واعتبر أن صلب المشكلة هو المديونية لأنها تحرم الاقتصاد الوطني من تحقيق شروط الإقلاع بحرمانه من التمويل اللازم لتمويل القطاعات الصناعية والزراعية بالمواد الأولية والسلع التي هي في أمس الحاجة إليها لكي تعمل، وقد اعتبر إعادة الجدولة^(*) تنافى والاستقلال و السيادة الوطنية لأن ذلك سيقود

(1) نورالدين زمام: السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، الجزائر: دار الكتاب العربي،

2002، ص ص 193-201

(*) إعادة الجدولة هي تعديل في شروط تسديد الديون وتمديد آجال التسديد، وهو ربح للوقت بالنسبة للطرف المدان لأنه متقائل بالنسبة لتحسين ميزان المدفوعات أو أن البلد يبذل جهودا من أجل تطبيق سياسات لتحسين ميزان المدفوعات، وإعادة الجدولة تكون إما في نادي باريس الذي يقوم بجدولة الديون الرسمية أو نادي لندن الذي يقوم بجدولة الديون التجارية، والبلد الذي يطلب إعادة الجدولة عليه أن يطلب مسبقا تغطية صندوق النقد الدولي وهذا مرتبط بقبول شروطه =

أنظر كمال الدين العوسات: العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2000، ص

البلاد تحت استبدال صندوق النقد الدولي (1).

و بعد تحديد الموقف و التعرف على المشكلة رسمت خطة تجاوز هذه الحلقة المفرغة من خلال توجيه المداخل لسداد الديون للخروج مستقبلا من الضائقة المالية (2).

في سنة 1993 كان التحدي الجديد الذي هو التحدي التقليدي الذي واجه أي مخطط جزائري منذ الثمانينات، و الذي نقصده المديونية الخارجية و التي تجاوزت 26 مليار دولار (*)، ولم تعد من أسرار الدولة الجزائرية التي كانت تفتخر بأسلوبها المكتوم، و بحلول عام 1994 كان لزاما عليها أن تدفع 8 مليار دولار في حين كانت التقديرات المتفائلة تقدر حجم مداخل تلك السنة ب 10,5 مليار دولار، مما يعني تعقد الأزمة فشرعت الجزائر في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح بمساندة صندوق النقد الدولي واتخذت هذه المساعدة في البداية شكل اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة وتلاه اتفاق مدته ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق الممدد، وقد حظيت جهود الجزائر كذلك بدعم العديد من برامج البنك الدولي للإقراض القطاعي وقروض من صندوق النقد العربي والمؤسسات المانحة الأخرى وعمليات إعادة جدولة الديون من جانب الدائنين الرسميين لنادي باريس، ومن البنوك التجارية وأخيرا المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي (3).

4-3-2- فترة التنمية التبعوية (1994-1998):

نتيجة للظروف التي سبق ذكرها أدى الأمر إلى رؤية الخخصة كحل لهذه الأزمة والبحث عن حل يوازي بين الليبرالية والجانب الاجتماعي أي البحث عن ليبرالية خاصة، وأن الجزائر لا يمكن تسديد ديونها إلا بإعادة الجدولة، وبذلك نالت الجزائر تلك المساعدات وحصلت بمقتضاها على منحة تقدر ب 6 مليارات منها مليار واحد من طرف صندوق النقد الدولي (4).

(1) كريم النشاشيبي، مرجع سابق، ص 16

(2) Ahmed dahmani, op-cit, p 173.

(3) نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية ...، مرجع سابق، ص 204

(4) كريم النشاشيبي ، مرجع سابق، ص9

وعلى الصعيد السياسي والأمني فقد ازداد تدهور الأوضاع، وبغض النظر عن هشاشة شرعية النظام فقد تعاملت الأطراف الدولية مع النظام الجزائري بنوع من المرونة بسبب هذه الأوضاع من جهة وبسبب تطبيقها الصارم لشروط صندوق النقد الدولي.

والمقتضى هذه المعاملة طرح تعديل هيكلية خصوصي يأخذ بعين الاعتبار الوضعية غير المستقرة وغير الأمانة للجزائر ويتضمن تسهيلات هامة أخرى- بعد الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي- مثل إجراء مسألة الخصخصة إلى غاية 1996 بالإضافة إلى التسهيلات المالية الموسعة (أفريل 95-مارس 98) (1).

وبذلك وجدت الدولة نفسها منساقاة في تيار العولمة برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من بابها الواسع، ومن الآثار السلبية لهذا الاندماج القصري في تيار العولمة زيادة ظاهرة الفساد والرشوة والنهب وتحويل الأموال العامة إلى خارج البلاد، و قد ساعدت جملة من العوامل على ذلك مثل الفائض المالي الناتج عن الجدولة (80 % من عوائد المحروقات) أي فيما بين 6-7 مليار دولار، و تحسن العائد الوطني من العملة الصعبة بفضل زيادة أسعار النفط مما يعني الحد من التأثير الإيجابي لإعادة الجدولة وإغراق البلاد في ديون وخدمات ديون جديدة، وعدم توجيه هذه الأموال إلى المسار الطبيعي و الذي هو الاستثمار (2).

بعد هذا تم رسم سياسة إعادة الهيكلة (*) والتطهير المالي للمؤسسات، وفي الواقع تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية قبل سنة 1994، إذ أن الكثير منها حصل على استقلاليتها القانونية والمالية، وتم تطهيرها ماليا ومسحت ديونها وحولت إلى التزامات على عاتق الدولة تجاه البنوك التجارية، وقد بلغت تكلفة تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999.

(1) A.Dahmani, op.cit, P 184.

(2) نور الدين زمام، السلطة الحاكمة...، مرجع سابق، ص216

(*) هي عبارة عن إصلاحات اقتصادية تسمح بالانتقال من نظام اقتصادي يتميز بالتخطيط المركزي إلى نظام اقتصادي ليبرالي يسمى اقتصاد السوق، وهو مجموعة من الإجراءات الاقتصادية المطلوبة من الهيئات المالية العالمية التي تشترط في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي خفض العملة الوطنية ورفع القيود على التجارة الخارجية وخصوصة المنشأة العامة، ويكون الانتقال تدريجيا أو سريعا، أنظر كمال الدين العوسات، مرجع سابق، ص60

في عام 1995 بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة لجميع شركات البناء العامة وخفض حجمها وتم تصفيتها، و ترتب على هذا البرنامج حل 19 مؤسسة و تسريح أكثر من 25% من القوة العاملة.

و ابتداء من سنة 1994 ومع برامج الإصلاحات حاولت السلطات إصلاح هذه الثغرات وأنشئت لهذه الغاية وزارة كاملة هي وزارة إعادة الهيكلة⁽¹⁾.

شهدت الفترة ما بين 1996/1997 وعلى المستوى الاقتصادي تحسنا في الدخل الوطني والنمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول والفوائد الناتجة عن آثار الجدارة، فإمضاء الدولة لاتفاق إعادة الهيكلة لفترة ثلاث سنوات في سنة 1995 مع صندوق النقد الدولي استطاعت الجزائر أن تؤجل دفع 13 مليار دولار من الديون مما سمح بتخفيض خدمات الديون من 90% سنة 1993 إلى 35% سنة 1997⁽²⁾.

مع نهاية 1996 امتدت الاستقلالية إلى 23 مؤسسة وتم تطهير هيكلها المالي بشكل كامل، وفي سبتمبر 1996 تم وضع برنامج لبعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى وغلق تلك التي لا يمكن إنعاشها وهذا مع الاتفاق مع البنوك التجارية. كما تم تسريع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الأخرى وحسب برنامج الحكومة فإن التدخل من جديد لإصلاح المؤسسات تطلب أكثر من 170 مليار دينار من الخزينة ومن البنوك مصحوبا بقروض تمتد إلى 7 سنوات وهذا لتوقيف تدهور الجهاز الإنتاجي رغم الضرر الاجتماعي البالغ والمتمثل في تقليص عدد العمال. كما يجري عمل التقويم البالغ عدة مستويات تمس تشجيع المؤسسات والسماح بمساهمة رأس المال الخاص والأجنبي و فتح باب الشراكة وكان أول برنامج للخصخصة ظاهر في هذه الفترة وبالضبط في أبريل 1996 مدعما من طرف البنك الدولي، حيث يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية وصغيرة خاصة في قطاع الخدمات. وقد عرفت نشاطات حل المؤسسات العمومية والخصخصة انطلاقة حقيقية مع نهاية 1996، وفي شهر أبريل 1998 فإن أكثر من 800 مؤسسة محلية مستها عملية

(1) محمد راتول، " تحولات الاقتصاد الجزائري (برنامج التعديل الهيكلي وانعكاساته) "، الجزائر: مجلة بحوث اقتصادية

عربية، الجمعية العربية للبحوث، السنة التاسعة، العدد 23، ربيع 2001، ص 79

(2) زمام نور الدين، السلطة الحاكمة...، مرجع سابق، ص 216

الخصخصة أو تم حلها، وبالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه حدد مع نهاية 1997 اعتماد يقضي بخصخصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998-1999⁽¹⁾.

في سنة 1997 تأثرت النتائج النقدية والمالية خلال السداسي الثاني بأحداث بالغة الأهمية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي ساهمت ظاهرة الجفاف في انخفاض معتبر في الإنتاج الزراعي. أما على الصعيد الخارجي فلم تكن الوضعية ملائمة حيث انتقل متوسط سعر برميل البترول من 21,7 دولار سنة 1996 إلى 20,12 دولار سنة 1997 و 19,5 دولار في نهاية سنة 1997.

في المقابل شهد القطاع الصناعي نسبة في الانخفاض ب 7,2 % بينما سجل انخفاض في قطاع المناجم والمحاجر قدر ب 9,7 % مقارنة ب 1997، و بالنسبة للمنتجات البترولية ومقارنة بسنة 1996 تراجع المبيعات بنسبة 2,2 %.

أما القطاع الزراعي فقد شهد تدهورا بسبب:

- ضعف الاستثمار في هذا القطاع.

- تحويل ثروات ينتجها هذا القطاع نحو النشاطات التجارية وفضلا عن ذلك فإن زراعتنا لم تعرف تحولا عميقا يجعل منها قطاعا عصريا قادرا على تلبية طلب الاستهلاك أو تحقيق فائض للتصدير⁽²⁾.

إضافة إلى هذه الأوضاع ونهاية ثمار إعادة الجدولة مع حلول سنة 1998، وتدهور أسعار النفط ليعود الأمر إلى سابق عهده، حيث تجاوزت خدمات الديون في نهاية 1998 حوالي 44 %، أي أن الجزائر قد دفعت ما بين 4-5 مليار دولار في نهاية تلك السنة⁽³⁾.

(1) محمد راتول، مرجع سابق ، ص ص 57-59.

(2) مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية ، تقييم مسار الانتعاش في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999، ص ص 186-196.

(3) Ahmed Dahmani, op, cit, P: 167.

وفي أبريل من هذه السنة تم بالفعل خصخصة أو حل أكثر من 800 شركة محلية، وبالإضافة إلى ذلك، أعتمد برنامج ثاني للخصخصة يركز على المؤسسات العمومية ويهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها على مدى الفترة من 1998-1999 وبخلاف هذه المبادرات أنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص منها على وجه الخصوص وكالة الاستثمار الوطني كأداة مركزية لمساعدة المستثمرين.

وقد كشف ذلك عن مخاطر الاعتماد الكلي للمحروقات، وعلى المستوى الاجتماعي تدهور المستوى المعيشي للسكان ووصل عدد اللذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول سداسي من سنة 1998 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية حوالي ستة ملايين شخص أي ما يعادل 22 % من سكان الجزائر ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى 18,86 % .

ورغم التغيرات التي طرأت على الساحة الوطنية من الناحية السياسية منذ تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عهده الرئاسية سنة 1999، إلا أن وضعية الاقتصاد الوطني لا تزال تثير المخاوف العديدة مادامت القطاعات المختلفة لم تطبق بالقوة والتصميم اللازمين ولم تعالج المشاكل الهيكلية التي تؤثر على مستقبل الجزائر كفضاء اقتصادي ناجح قادر على الانضمام إلى العولمة، وهذا رغم تحسن المداخيل الناتجة عن تصدير ثروة طبيعية غير متجددة إلا أن تبعية الجزائر للخارج في الغذاء مسألة مثيرة للقلق بالرغم من مخطط التنمية الفلاحية وبرنامج الانتعاش الاقتصادي فالإنتاج الوطني يعرف تدهورا من سنة إلى أخرى، وبلغ متوسط الاستيراد خلال الفترة ما بين 1998-2002 إلى أكثر من 1,02 دولار بالنسبة للحبوب و 475 مليون دولار للحليب ومشتقاته⁽¹⁾. كذلك فارتفاع الأورو في الأسواق المالية مقابل الدولار كان له نتائج سلبية على القدرة الشرائية للجزائر التي تتكون 97 % من مداخيلها بالدولار وتستورد أكثر من 70 % من احتياجاتها من السوق الأوروبية وهذه الوضعية أدت إلى زيادة المديونية الخارجية ب 650 مليون دولار تقريبا. إذا كان البلد أحيانا يعرف بحبوحة مالية إلا أنه لم يصل بعد إلى تنمية حقيقية، وذلك بسبب الاعتماد على موارد

(1) محمد الصالح منتوري، "لم يعد للعمل والمعرفة قيمة في الجزائر"، في جريدة الخبر، 17/12/2003، ص2

طبيعية غير متجددة (البترول). إن أحادية الاقتصاد الجزائري خطر واضح والأخطر من ذلك إذا لم تقدم الدولة للحد من هذه التبعية⁽¹⁾.

4-4- تقييم المسار التنموي وأبعاد الأزمة: بناء على ما تقدم فإن المجتمع

الجزائري قد عرف في صيرورته التنموية تحولات جذرية على مختلف الأصعدة تميزت بحركية، اجتماعية واسعة كانت الصناعة هي النواة التي تستقطب مختلف الفئات الفاعلة في المجتمع⁽²⁾، والجدير بالملاحظة أن النصوص النظرية لحزب جبهة التحرير الوطني قد أولت في مرحلة جد مبكرة أهمية كبرى لجوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تجدر الملاحظة أن الخطوط العريضة للتنمية قد تم تسطيرها في مجملها بدقة في إطار تصور فريد من نوعه^(*).

إن سياسة التنمية المطبقة قد حررت البلاد من القيود الاقتصادية التي أقامها الاستعمار وأعدت هيكلية الاقتصاد على نحو يضمن استقلال القرار السياسي والاقتصادي ويحميه وتمت هذه النتيجة بفضل إنشاء قطاع الدولة الاقتصادية وتحكمه في الحركة الاقتصادية العاملة، وقد تمخض عن سياسة للتنمية أوسع وأعمق قاعدة كانت الجزائر محرومة منها في الماضي لأن السياسة الاستعمارية حرصت على جعلها حكرا على الدولة المركز، كما برزت هذه الترقية أيضا بالنسبة للجانب السياسي في الاهتمام بالإنسان المنتج وإشراك العمال في مسؤوليات التسيير والإنتاج وتطبيق مبدأ الثورة بالشعب وإلى الشعب عن طريق نظام المجالس المنتخبة، وكان الهدف هو حماية الثورة من الانحراف عن قيمها الأخلاقية والسياسية القائمة على مبدأ العدالة الاجتماعية من نمو علاقات الاستغلال الطبقية والسقوط في هاوية الاستعمار الجديد.

بالنسبة للجانب الاجتماعي، حظي الشباب بالاهتمام عن طريق تطبيق "مجانبة التعليم" وزادت النسبة من 1,5 مليون في الفترة 1966/1967 إلى 5,8 مليون في الفترة

(1) التقرير الضرفي للكناس للسداسي الأول من سنة 2003، "برنامج الإنعاش الاقتصادي يفتقر إلى استراتيجية

واضحة"، في جريدة الخبر (يومية وطنية)، 2003/12/16، ص 3

(2) علي غربي و إسماعيل قيرة، مرجع سابق ص 128.

() *أحسن دليل على ذلك هو برنامج طرابلس الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1962

1990/1989، وحيث زاد عدد الطلبة الثانويين خلال نفس الفترة من 18832 إلى 753980 طالب، كما زاد عدد الطلبة الجامعيين في نفس الفترة أيضا من 74780 إلى 187000 طالب.

وعن الجانب المعيشي فكانت تتمثل النتيجة في تحسن الدخل العائلي الذي ارتفع متوسطه للسكان الواحد من 1072 دج سنة 1967 إلى 3075 دج سنة 1978 ثم ارتفع إلى 8750 سنة 1989، وانعكس هذا التطور على مستوى الاستهلاك الفردي في السنوات الثلاث المذكورة على الترتيب من 781 دج إلى 2688 دج ثم إلى 7791 دج⁽¹⁾، ويمكن أن نميز ثلاث مراحل تنموية مرت بها الجزائر كالاتي:

المرحلة الأولى: وتمتد من الاستقلال إلى بداية السبعينات وتحمل مخلفات استعمارية ثقيلة، وأهم ما تمتاز به احتلال العمال للمزارع والممتلكات التي تركها المعمرون بصورة مفاجئة وجماعية، كمبادرة من الأسفل ومحاولة الدولة تقنيه في إطار التسيير الذاتي. المرحلة الثانية: وتمتد إلى نهاية السبعينات وكان التركيز فيها على بناء قاعدة اقتصادية معتبرة، ومنذ البداية شرع في تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في المجال الصناعي والثورة الزراعية في المجال الفلاحي.

المرحلة الثالثة: وتبدأ من نهاية السبعينات، وتحديدًا ابتداءً من سنة 1979 لتنتهي في نهاية الثمانينات بدخول الجزائر التعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية، وكان التركيز فيها على مبدأ المراجعة، حيث تقرر إعادة هيكلة المؤسسات كبيرة الحجم وتقسيمها إلى وحدات يسهل تسييرها، وبتوزيع كبير نحو اللامركزية إلى جانب الانفتاح أكثر على القطاع الخاص⁽²⁾.

هذه الصيرورة نجم عنها أزمة معقدة متعددة الجوانب والأبعاد بحيث أن كل واحد منها يكاد يشكل أزمة قائمة بذاتها، ويمكننا النظر إلى هذه الأزمة من خلال تحليلها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي الثقافي و أخيرا البعد السياسي.

ففي البعد الاقتصادي تعود عناصر الضعف في سياسة التنمية المطبقة بعد الاستقلال خلال العشرية (1967-1979) النموذج التنموي آنذاك والذي استند إلى مجموعة من

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 109.

(2) علي غربي و إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص ص 129-130

الأفكار والإجراءات مثل التأمينات، بناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد متركز حول الذات، وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه الصناعات التصنيعية، كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن، لكن بؤادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق دينامية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التكنولوجيات الحديثة وتحقيق تراكم معرفي من شأنه ليس المحافظة على تلك التجهيزات واستغلالها بطريقة مثلى فحسب، بل إدماجها بطريقة ذكية في المحيط الاجتماعي الثقافي ومن ثم تطورها بتوفير الشروط الضرورية التي تسمح بتوظيفها وصولا إلى تحقيق استقلال ذاتي نسبي للقاعدة الاقتصادية للمجتمع ككل. ولقد تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت ثروات ضخمة وتضحيات كبرى وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل، العجز المالي المستمر الذي تعانیه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي (80% من قيمة الصادرات⁽¹⁾).

هذا الاهتمام المبالغ في تنمية قطاع المحروقات تجلّى في النسب العالية المخصصة في الإستثمارات الصناعية في المخططات السابقة (المخطط الثلاثي الأول بنسبة 51%، المخطط الرباعي الأول بنسبة 50% والثاني بنسبة 48,5%، المخطط الخماسي الأول بنسبة 40,8% والثاني بنسبة 28,7%) .

و ما يؤخذ على هذه السياسة أيضا هو استغلال الإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها فرع صناعة المحروقات أكثر من الفروع الاقتصادية والاجتماعية لاستقطاب قوى التنمية وفرض إرادته على جهاز التخطيط⁽²⁾.

(1) العنصر عياشي، مرجع سابق ص 160.

(2) حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص109.

وجرى كل هذا على حساب إطلاق صيرورة التراكم الاقتصادي الداخلي الذي يقوم على تطوير الصناعات التحويلية لمختلف فروعها والتركيز على رفع درجة التكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى مثل الفلاحة والري والخدمات التي لم تتل سوى قدر ضئيل من الاهتمام.

وتفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية لنفوذ الرأسمال العالمي، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا لنمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات المدعم من طرف النظام.

إن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينات هو توقيف الاستثمارات المنتجة خاصة في قطاع الصناعة، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أخذتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها مؤدية إلى أضعاف درجة التكامل و قد كانت ضئيلة من قبل.

إن معظم النتائج المترتبة عن هذه السلسلتين من الإجراءات أهمها عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي حيث لا تبلغ مردودية المنشآت في أحسن الحالات سوى ما بين 20 إلى 50% من طاقتها الفعلية، وكذلك تفهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدا يثير القلق منذ منتصف الثمانينات. إن الأخذ بسياسة الإسراع بالتصنيع باعتبارها المنطلق الأول وربما الوحيد لتحقيق التنمية تسبب في إحداث فجوات في بناء المجتمع والتواء في مسالك النمو المتوازن لجوانب الحياة المجتمعية ككل، إن أحدا لا ينكر أهمية التنمية الاقتصادية وخطورتها ومحوريتها، ولكن تصورها كاستراتيجية منعزلة هو الذي أدى إلى إغفال التنمية الاجتماعية وأهميتها في نجاح وتدعيم النمو الاقتصادي.

وغني عن البيان أن الاستثمار في ميدان الإنتاج الزراعي والأنشطة المعاونة له لا يزال وسيظل جانبا له أهميته القصوى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ومقياسا لنجاح الإيديولوجية التي تتبع منها كل مخططات التنمية (1).

أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي، فلعل ما يميز هذا الجانب من الأزمة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه، إن أهمية الجانب الاجتماعي الثقافي للأزمة يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطة لبنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والانتماء، تحد هويتها عوامل مثل الدين واللغة في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحريات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعبيره ودلالاته القيمية والمعيارية، فالفشل الذي مني به مشروع التنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، ولعل من أهم المظاهر الاقتصادية المرضية التي صاحبها: الرشوة، المحسوبية، وروح الاتكال والمضاربة وهي كلها ممارسات طالت مجالات حساسة في مختلف مؤسسات الدولة التي أصبحت أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم، ويبدو النظام السياسي في شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ تستعمل في إستراتيجية هدفها المحافظة على السلطة و الامتيازات المرتبطة بها.

كما أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي ميزة جوهرية منذ منتصف الثمانينات وارتبط بالشكل السريع للثروات الضخمة وبطرق مشبوهة وغير شرعية، كالاختلاس تحويل الأموال العمومية...، إضافة إلى ذلك لا ننسى إحدى القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة وهو المغالاة في التسييس الثقافي حول الهوية التي تطرح اليوم بحدة وتعصب والمرتبطة بمصالح آلية محدودة بالرغم من أن هناك أسئلة عديدة ملحة تحتاج إلى طرح سليم، فالانحرافات كانت ناتجة عن عدم مراعاة الواقع الجزائري وخصوصياته، حيث قامت باستيراد الجانب التكنولوجي والجانب التنظيمي معا متجاهلة أن عملية التنظيم لا يمكن أن تتجح إلا إذا أخذت بعين الاعتبار المتغيرات السوسيوثقافية للواقع الجزائري (1).

ونجد أخيرا البعد السياسي الذي حظي باهتمام كبير، حيث ركزت عليه وسائل الإعلام و المثقفين... وركزوا في تشخيصهم للبعد السياسي للأزمة على مجموعة من العوامل أهمها: اغتصاب السلطة و احتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة و مؤسسات الدولة- الحزب- وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وتنفيذ البرامج والمخططات وأدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدت مؤسسات الدولة

مصادقتها، فالنظام السياسي القائم على الحزب الواحد في السنوات الأولى للاستقلال صاحبه احتكار من قبل أقلية وإقصاء قوى متمرنة على الممارسة السياسية إلى ضغط الضوابط تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة وسبب لنزوات فردية أو مصالح فئوية طرفية وضيقة الأفق⁽¹⁾.

خلاصة:

من خلال تقييم التجربة التنموية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال تؤكد جل حقيقة الترجمات كانت نتيجة لاستيعاب اقتصادنا في النظام الرأسمالي العالمي الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أوضاعنا وتقييم واقعي للإمكانيات المتوفرة وتطوير إستراتيجية متكاملة تقوم على الاعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية، وهذا يدعونا إلى الحاجة إلى مداخل نظرية لتحليل البناء الاجتماعي تحليلا يكشف عما فيه من صور الاستغلال والسيطرة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فالتنمية الشاملة ينبغي أن تضع الإنسان في المقام الأول وهذا ما تفتقده إلى حد ما السياسة التنموية في الجزائر، كما أن التنمية عملية شاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسة دون إهمال للجوانب النفسية و البيولوجية، وتعد عملية التركيز أو الاهتمام بالجوانب الاجتماعية رؤية مستقبلية وقاعدية لتحقيق أهداف التنمية خاصة في المجتمعات المحلية، ويعتبر المجتمع الريفي المجتمع المحلي الأعم في الدول النامية والذي يستدعي التخطيط لتنميته، وذلك من أجل إزالة العوائق الكامنة فيه بهدف تكوين الوعي الكامل والنظرة المترابطة التي توضح وحدة الهدف ألا وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كافة المستويات. وتعد الدراسة الحالية، والتي تتناول معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي الريفي تجسيدا لهذه الرؤية، لذلك تجسدت الرؤية النظرية لها في الفصول السابقة وتتطلب الضرورة البحثية الآن القيام بالدراسة الميدانية، والتي ستتم في إحدى القرى الفلاحية لولاية بسكرة، وسيتم اختيارها وفق أسس موضوعية إلى حد ما، وبحيث تتجسد فيها الصورة النموذجية للقرية الفلاحية التي تتميز بانخفاض في عدد السكان والكثافة السكانية وسيادة الطابع الفلاحي ونقص في الخدمات الاجتماعية مقارنة بما هو سائد في المناطق التي تعد مراكز حضرية.

